أثر الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١٥)

أ. م.د. على جلال حسين م. م.نەبەز حمەرشيد عمر
جامعة السليمانية
سكول الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

مقدمة

تعد النفقات العامة اداة مهمة من ادوات سياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق النمو واهداف اقتصادية اخرى. ان ظاهرة زيادة النفقات العامة سنة تلو الاخرى اصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة في معظم دول العالم ، وذلك نتيجة زيادة دور الدولة وزيادة تدخلها في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.والنفقات العامة في العراق تعتمد بشكل اساسي على الايرادات النفطية التي تتغيير من سنه لاخرى بسبب تغيرات في اسعار النفط وهذا سينعكس على حجم النفقات العامة في العراق ومن ثم على النشاطات الاقتصادية و الناتج المحلي الاجمالي.وبشكل عام تتسم النفقات العامة في العراق بالارتفاع و التزايد بشكل مستمر نتيجة الاوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى يمربها العراق، ومن خلال هذا البحث سعى الباحثان لبيان طبيعة تطور النفقات العامة في العراق و اتجاهاتها واستعراض علاقة النفقات العامة بالناتج المحلي الاجمالي .

مشكلة البحث

بالرغم من تطور النفقات العامة في العراق الا انها لاتزال تتسم بوجود اختلال في هيكلها، كما ان هناك نقاط ضعف في السياسة الانفاقية، و ان معظم الانفاق العام يوجه الى الجارية منها.اضافة الى عدم تنوع مصادر تمويلها.فضلاً عن ضعف استجابة نمو الناتج المحلي الاجمالي الى التغيرات الحاصلة في الانفاق العام.

اهمية البحث

تعد النفقات العامة اداة هامة من اداوات السياسة المالية وتعتبر محركا اساسياً لرفع معدلات النمو الاقتصادي ، اذ يسهم في زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني، اذا ما استخدم بشكل صحيح في تمويل القطاعات الاقتصادية ولا سيماً الانتاجية منها وبذلك يسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي . وتعد اهمية الدراسة من خلال دراسة أثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي من خلال تحليل العلاقة بينهما. فضلاً عن اهمية الحصول على مؤثرات كمية تمثل للعلاقة بين الانفاق العام و الناتج المحلي الاجمالي ليساعد اصحاب القرار على تبني سياسات سليمة بغية ان تكون للانفاق العام تاثيراً فعالاً في نموGDP .

فرضية البحث:

ينطلف البحث من فرضية رئيسية مفادها: ان الفقات العامة في العراق تساهم في زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي .ويتفرع عنها الفرضيات الاتية:

١-وجود علاقة سببية متبادلة بين النفقات العامة بشقيا الجارية والاستثمارية و بين الناتج المحلي الاجمالي

٢-ان تطور حجم النفقات العامة في العراق و زيادتها في معظم الاحيان زيادة ظاهرية وليست حقيقية.

اهداف البحث:

تتكون اهداف البحث بالاتي: :

١-تحليل تطور حجم النفقات العامة في العراق و بيان العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي،اضافة الى تحليل هيكل النفقات العامة في العراق .

٢-تقديم مقارنة بين النفقات الجارية والاستثمارية.

٣-يهدف البحث ايضاً الى دراسة وتحليل اثر النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي باستخدام عدد من المؤشرات والاختبارات القياسية.

٤- وضع المقترحات والحلول التى قد تتمكن الحكومة من خلالها زيادة أثر النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي والاقتصاد ككل.

حدود البحث:

ان الحدود الزمنية للبحث شملت المدة(١٩٨٠-٢٠١٥) التي مر من خلالها العراق من احداث و تغيرات غير طبيعية .

منهجية البحث:

ولتحقيق اهداف البحث تمت الاستعانة بالمنهج الاستنباطي والاستقرائي، وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية وباعتماد الطريقتين الوصفية و التحليلية وذلك بتجميع البيانات والمعلومات والحقائق عن الموضوع وتوصيفها ومقارنتها وتفسيرها،فضلاً عن استخدام اساليب القياسية الحديثة . ومن اجل اثبات فرضيه البحث فقد قسم البحث الى اربعة محاور: تناول الاول الجانب النظري و المفاهمي الذي شمل النفقات العامة من حيث مفهومها في اطار الفكر الكلاسيكى و الحديث للنفقات العامة. أما المحور الثاني فقد تضمن تحليل تطور النفقات العامة و أثره في الناتج المحلي الاجمالي باستخدام عدد من المؤشرات . اما المحور الثالث تناول استخدام الاساليب القياسية . بينما تناول المحور الرابع أهم الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الاول: الاطار النظري والمفاهمي للنفقات العامة★

اولاً /مفهوم النفقات العامة:

تعد النفقات العامة اداة مهمة من الادوات المالية التى تستخدمها الحكومة من اجل اشباع الحاجات العامة وتحقيق اهدافها المختلفة.و تعنى النفقات العامة كافة المبالغ النقدية التي يقوم بانفاقها سلطة عامة لتلبية حاجة عامة.[١]

وتعد مفهوم النفقة العامة مبلغاً نقدياً يخرج من خزانة الدولة بقصد اشباع حاجة عامة .[٢] وعرف ايضاً بانها تمثل مجموع المصروفات التى تقوم الدولة بانفاقها خلال مدة زمنية معينة، بهدف اشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تمثلها هذه الدولة. ومن الممكن تعريف النفقات العامة بانها مبلغ من المال التي تستخدمه الحكومة او احدى المؤسسات العامة بقصد اشباع حاجات عامة و تحقيق اهدافها .[٣]

ثانياً / النفقات العامة وفقاً لرؤية النظرية الاقتصادية:

أ-النفقات العامة في اطار النظرية الكلاسيكية:

اقتصر دور الدولة في ظل الفكر الكلاسيكي على تحقيق الامن و الدفاع و القضاء و تهيئة المناخ المناسب لنمو القطاع الخاص دون ان تدخل الدولة لتؤثر فيه، وفي اطار هذا الفكر تحدد حجم النفقات العامة بالقدر اللازم لقيام الدولة بالوظائف التقليدية في مجال الامن و حماية الملكية الخاصة، و قد نادى المفكرون التقليديون بضرورة الاقتصاد في النفقات العامة الى أبعد الحدود وكان تبريرهم لذلك ان الانفاق الحكومي ماهو الا استهلاك غير أنتاجي من ثروة المجتمع وان الدولة تقوم بتغطية نفقاتها من خلال فرض الضرائب ، وان توسيع النفقات يعني التوسع في تحصيل المزيد من الضرائب ، اي تحمل الافراد عبء ضريبي اكثر ، وهذا يؤثر على استهلاكهم ومدخراتهم[٤] . كما ان النظرية الكلاسيكية تفترض ثبات او حيادية النفقات العامة اذ أنها تنظر الى المالية العامة نظرة حيادية .[٥]

---

[١] فليح حسن خلف ، المالية العامة، الجدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى، عمان ،٢٠٠٨، ص٨٩.

★على رغم الاختلافات بين النفقات العامة والانفاق الحكومي لكن في هذه الدراسة استخدمت النفقات العامة كبديل للمصطلح(الانفاق الحكومي) بسبب عدم توفر البيانات المتكاملة حول الانفاق الحكومي.

[٢] محمد طاقة ، هدى العزراوي، اقتصادياتالمالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان،٢٠٠٧، ص٣٣

[٣] انظر: - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومىمجموعة نيل العربية، الطبعة الاولى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥٥

-Andrew,B.Abel,Ben, s , Bernanke, and Dean croushore,Macroeconomics ,Pearson Inc. ,U.S.A ,٢٠٠٨,p٥٧٣.

[٤] على خليل ، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار وهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠، ص٩٢

[٥] انظر : خليل اسماعيل ابراهيم، آثار تطور النفقات العامة في مستويات الاسعار خلال المدة(٢٠٠٥-٢٠١١) المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مجلد ٤، عدد ١، ٢٠١٢، ص٤.

ب-النفقات العامة في اطار النظرية الحديثة:

يستند المفهوم الحديث للنفقات العامة على فكرتين اساسيتين: الاولى ان الدولة عبارة عن اداة لاعادة التوزيع . الثانية عدم قبول الفكرة القائلة بان العمل الفردي اكثر انتاجياً وتفوقاً من عمل الدولة.بل ان الدولة اداة لاعادة التوزيع ،و تعتبر النفقات العامة بانواعها المختلفة(نفقات استثمارية ، نفقات استهلاكية، ... الخ) في الفكر المالي الحديث عبارة عن توزيع للدخول و الثروات وتحويل للقوة الشرائية من مجموعة الى اخرى داخل المجتمع. فعلماء المالية الحديثة على عكس القدامي يرون في الدولة مجموعة من الافراد يعملون وينفقون ويستهلكون كغيرهم من الافراد(موظفين و متعهدون...وغيرهم) والدولة لايمكن ان تكون مستهلكة،لان الدولة ماهي الا عبارة عن شخصية حكيمة لاتستهلك ولاتنفق ،وانما موظفو الدولة ومجهزون ومقاولو الدولة هم الذين يستهلكون وينفقون بواسطة المبالغ التى تدفعها لهم الدولة. اما فيما يتعلق بتفسير عدم عد الدولة مستهلك لمجموع المبالغ التى اقطعت من دخل وثروة الافراد، لانها ستعاد الى تيار الدخل القومي بشكل انفاق عام.[٦]وعارضت النظرية الحديثة على الكلاسيك ان الدولة مستهلك وغير منتج ، وقد حددوا سلفاً استخدام لفظة انتاج للسلع المادية،وان النشاط الحكومي يمثل خلق الخدمات غير مادية كالأمن والقضاء والدفاع...وغيرها، اما رجال المالية الحديثة فأنهم يرون ان صفة انتاجية النفقات تشمل كل السلع و الخدمات التى من شأنها اشباع الحاجات سواء كانت مادية ام غير مادية(فالعمل المسرحي وعمل المحامين والاطباء من شأنهم ان يخلقوا منفعة او اشباع حاجة عامة، وهكذا عندما تكون الدولة ذات هيبة عسكرية وأمنية من شأنها ان تحفظ المصالح الاقتصادية.[٧]

ثالثاً/ زيادة النفقات العامة و اسبابها

تعد ظاهرة زيادة النفقات العامة احد ابرز خصائص المالية العامة في العصر الحديث فهي مرتبطة بكل النشاطات او

القطاعات الاقتصادية ، ومتلازمة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالزيادة في الانفاق ليست بالضرورة ان تتبعه زيادة في المنفعة العامة المرتبطة عليه. ان النقاش القائم حول ظاهرة الزيادة في النفقات العامة قد دفع بعض فقهاء علم المالية العامة الى الاختلاف في وجهات النظر بشأن الاسباب المؤدية الى هذه الظاهرة، غير انه يمكن اجمالها بالزيادة في الموارد المالية للدولة ، وان ظاهرة ازدياد الانفاق العام لها اسباب ظاهرية و أخرى حقيقية.

أ-اسباب ظاهرية:

المقصود بالاسباب الظاهرية هي تلك الاسباب التي تؤدي الى زيادة قيمة الانفاق دون ان يقابله زيادة حقيقية في حجم الخدمات المقدمة او تحسين مستواه[٨]، وهذا يعني ان الزيادة الظاهرية في النفقات العامة التى لا يترتب عليها زيادة منفعة حقيقية ، اي ان الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لايقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة ، وتعزي الاسباب التي تؤدي الى هذه الزيادة الى:

---

[٦] د. رضا صاحب ابو حمد ال على ،المالية العامة،مكتب الجزيرة، بغداد ،٢٠٠٢،ص٦٧-٦٨

[٧] محمود صالح عطية، اسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع الاشارة الى العراق، مجلة ديالى ،العدد الخمسون ، ٢٠١١، ص٤٣٦

[٨] اعاد حمود القيسي ، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،عمان ،٢٠٠٨، ص٥٣

١-انخفاض قيمة النقود : يقصد بانخفاض قيمة النقود بوجه عام هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع و الخدمات وهذا يعود الى ارتفاع المستوى العام للاسعار، وبشكل عام ان قيمة النقود اخذة في الانخفاض بصورة مستمرة مع الزمن في معظم الدول ، اما انخفاض قيمة النقود على مستوى زيادة في النفقات العامة فتكون ظاهرية في جزء منها، حيث يتوقف هذا الجزء على مدى الانخفاض نفسه. اي ان الزيادة في النفقات العامة قد تعزي الى ارتفاع الاسعار لا الى زيادة حجم السلع والخدمات التي تم شراءها او انتاجها بالنفقات العامة، وبالتالي لاتعود الى زيادة الدخول الحقيقية التى وزعتها هذه النفقات.[٩]

٢-زيادة عدد السكان:يمكن القول ان الزيادة الحاصلة في اعداد السكان تعد من العوامل المهمة التى تؤثر على النفقات العامة،حيث ان زيادة في اعداد السكان تؤدي الى اتجاه النفقات العامة للدولة الى الزيادة بهدف مواجهة مطالباً عداد السكان المتزايدة، وتعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة الظاهرية اي زيادة رقمية فحسب لكونها لاتنتج بسبب لتوسع في انواع الخدمات السابقة ولا في تحسين لنوعية ، وانما لمواجهة الطلب الاضافي على تلك الخدمات ذاتها من قبل الاعداد المتزايد للسكان مما يدفع بالدولة الى زيادة انفاقها العام، ولا تتأثر النفقات العامة بالزيادة نتيجة الزيادة المطلقة في حجم السكان فحسب وانما بالتغيرات الهيكلية في السكان ، فارتفاع عدد الاطفال في سن تعليم قد يؤدي الى الزيادة النفقات التعليمية ومن ثم يؤدى الى زيادة النفقات العامة.

٣-اختلاف الفن المالي: قد تغزي الزيادة في النفقات العامة الى تغير الفن المالي او تغير قيدالحساب المالية، كما في حالة السماح لبعض الهيئات العامة ان تنزل نفقاتها من ماتحصل عليه من الايرادات بحيث لايدخل الموازنة العامة الا في باب او فقرة صافي الايرادات ، وهو مايعرف بظاهرة تخصيص الايرادات العامة للنفقات العامة . واذا تكرر ذلك في سنة مالية اخرى الغيت قاعدة التخصيص هذه وادخلت النفقات العامة جميعها في الموازنة العامة للدولة ، فان هذه الزيادة في النفقات العامة ناتجةعن تغير الفن المالي وهي زيادة ظاهرية. وبالاضافة الى ذلك هناك عدد من اسباب اخرى التى يؤدى الى زيادة ظاهرية في النفقات العامة ومنها الاسباب الادارية التى تؤدى الى زيادة النفقات العامة ولاسيماً في الدول النامية بسبب توسع في الاجهزة الادارية و في الانفاق على الابنية و الاثاث و التكاليف الادارية وغيرها ، والتى يتحقق معها زيادة مستمرة في النفقات العامة دون زيادة في المنافع العامة التى تحققها . [١٠]

ب- اسباب حقيقية للنفقات العامة

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية للمجتمع والناشئة عن هذه النفقات او زيادة نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة،وتشير الزيادة الحقيقية في النفقات العامة الى زيادة تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي و السياسي وغيرها من جوانب الحياة.[١١]ويمكن ارجاع اسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة الي:

١-اسباب اقتصادية:

---

[٩] د. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي،دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة موصل، بدون سنة نشر، ص٤٢

[١٠] انظر:

-د.عادل فليح العلي،د.طلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٨، ص٥٥

- د. طاهر الجنابي، المصدر السابق، ص٤٣.

[١١] د. رضا صاحب ابو حمد ال على ،المالية العامة، المصر السابق،ص١٠٦

ان التطور الذي حصل في الفكر الاقتصادي ، والذي تمثل في سقوط سياسة الحرية الاقتصادية ، وفي الايمان بضرورة التدخل في الشؤون الاقتصادية ، قد لعب دوراً هاماً في زيادة النفقات العامة للاغراض الاقتصادية . كما ان التطور الفني أدى الى خلق سلع اقتصادية جديدة ، ومن ثم خلق انماط استهلاكية جديدة ، وسينعكس ذلك كله في زيادة النفقات العامة منسوبة الى الناتج المحلي. ومن ناحية اخرى فان تحمل الدول المعاصرة في المجتمعات المختلفة اقتصادياً مسؤولية كبيرة في محاربة التخلف ، وتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وقد ادى ذلك الى اتساع نطاق نشاط الدوله ، مثل الري و الطاقة والطرق والمواصلات ...وغيرها.[١٢]

٢-اسباب اجتماعية: وتتمحور هذه الاسباب في تركز السكان في المدن ، وتنامي الوعي الاجتماعي، فأدى ميل السكان في العصر الحديث الى التركيز في المدن والمراكز الصناعية نتيجة للهجرة من الريف ،الى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات المختلفة، ويرجع هذا بالطبع الى ان حاجات سكان المدن أكبر من حاجات الريف،وكذلك توفير الخدمات من قبل الدولة لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة ، من صحة وتعليم وثقافة واسكان...وغيرها مما لاشك فيه ان تحمل هذه المسؤلية يستدعي انفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية.[١٣]

٣- اسباب سياسية : ومن اهم الاسباب التى ادت الى زيادة النفقات العامة هي:

أ-انتشار مبادىء الديموقراطية من خلال الانظمة البرلمانية اي يتولي ممثلي الشعب الدفاع عن حقوق ومصالح المواطنيين من خلال المطالبة بتحسين مستوياتهم المعيشية و تلبية احتياجاتهم.

ب- تعدد الاحزاب الاسياسية وقيام كل حزب خلال المدة الحكم بزيادة الانفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير و تأديبدهم.

ج-ضياع القيم الاخلاقية بين رجال الاعمال :حيث تزداد النفقات العامة بصورة ملموسة في الدول التي تنتشر فيها الرشوة و استغلال النفوذ للحصول على الاموال اضافة الى حوادث الاختلاس و الرشوة والصرف المتكرر و التزوير دون ان يعود انفاقها على المجتمع بأية فائدة او منفعة.

د- العلاقات الدولية : حيث ان انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب عادة إجراءات من بينها التمثيل الخارجي و

المشاركة في الكثير من المنظمات و الهيئات الدولية.[١٤]

٤-الاسباب ادارية ومالية:ادى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية الى نمو الادارة الحكومية وتعدد أجهزتها ، وقد ترتب على ذلك ازدياد النفقات العامة . وليس ثمة شك ان تخلف التنظيم الاداري وعدم الانسياب الصحيح للمسؤليات الادارية ، والاسراف في تعيين القوى العاملة دون وجود فرص حقيقية للعمل، مثال ذلك " الوظائف الوهمية " التي تؤدي الى زيادة الانفاق العام . ولا يخفي ان الانفاق على هذه الوظائف الوهمية هو أقرب الى النفقات التحويلية منه الى النفقات الحقيقية لانه لايؤدي مباشرة الى زيادة الانتاج.[١٥]

[١٢] د.احمد زهير الشامية،د.خالد الخطيب، المالية العامة،دار الزهران للطبع والنشر، عمان،١٩٩٧،ص٨٨-٨٩

[١٣] د. كمال عبد حامد الزيارة، تطور النفقات العامة و هيكليتها في العراق، مجلة جامعة اهل البيت، العددالخامس العشر،٢٠١٤، ص ١١

[١٤] محمد طيب ذهب، دور سياسة الانفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر، دراسة حالة جزائر (٢٠٠١-٢٠١٤) رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادى، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٤، ص١٠

[١٥] د. عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، المطبعة الكمالية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٦١

٥-اسباب عسكرية :تعتبر الاسباب العسكرية من اهم الاسباب المؤدية الى زيادة النفقات العامة ، والى دفع هذه النفقات باتجاه التزايد المستمر ،و تعد النفقات الدفاعية من اهم فقرات النفقات الحكومية، ولا تقتصر النفقات العسكرية في اوقات الحروب فقط بل يزداد الانفاق حتى في فترات السلم وهو ماتؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في كل الدول العالم ، وتختلف زيادة النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول حسب ظروف الدولة من الناحية السياسية و الاقتصادية، وكذلك استخدام الاسلحة الحديثة ذات التكلفة المرتفعة،اضافة الى انتشار الاستراتيجيات الحديثة للدفاع في الوقت الحاضر والتي تتطلب نفقات ضخمة.وتتكون النفقات العسكرية من رواتب العاملين من عسكرين وفنيين ، وقيمة الالات و المعدات و نفقات الصيانة سواء في فترة الحرب ام السلم ،وكذلك تشمل رواتب المحاربين القدامي واعانات وتعويضات ضحايا الحرب وأسرهم، فضلاً عن ماتدفعه الدولة سداداً للديون الخارجية والداخلية التى ترتبت بذمتها نتيجة الحرب.[١٦]

المحور الثاني الجانب التحليلي

اثر الانفاق الحكومي في النمو في العراق

يعد الانفاق العام المصدر الاساسي لتحريك الانشطة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.في كل الدول العالم ، ويتصف الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد ريعي حيث انه يعتمد بشكل رئيسي على الايرادات النفطية لتمويل النفقات العامة ، والتي تتغير من سنة لاخرى بسبب تغيرات التغيرات في اسعار النفط وهذا اثر على النفقات الحكومية، ومن ثم على الناتج المحلي الجمالي، ومن اجل بيان العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي تم تخصيص هذا المحور لتناول التطور في النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق .

اولاً-تطور الانفاق الحكومي في العراق

ان ظاهرة زيادة النفقات سنة بعد سنة اصبحت من الظواهر المعروفة، و بالنسبة لمالية الدولة في معظم الدول العالم ، فان ذلك يحدث نتيجة زيادة دور الدولة وزيادة تدخلها في المجالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و من اجل استعراض واقع النفقات العامة ، سعي الباحثان للوقوف على طبيعة التطور النفقات العامة في العراق و اتجاهات هذه النفقات وبيان نسبة النفقات الاستهلاكية و الاستثمارية الى النفقات العامة .

أ-المدة (١٩٨٠-١٩٩١) من خلال بيانات الجدول (١) يتضح ان حجم الانفاق الحكومي في العراق تتزايد بشكل تصاعدي خلال المدة(١٩٨٠-١٩٩١) اذ ارتفعت حجم النفقات العامة من (٧٦٦٩) مليون دينار في سنة(١٩٨٠) الى (١٧٤٩٧) مليون دينار في سنة (١٩٩١) ، وكذلك ارتفعت كل من النفقات الاستهلاكية والاستثمارية خلال هذه المدة المذكورة، وبلغ متوسط سنوي لنسبة النفقات الاستهلاكية الى النفقات العامة الى(٦٨.٨٪) خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩١) بينما يشكل نسبة النفقات الاستهلاكية الى النفقات العامة(٣١.٢٪) فقط خلال نفس المدة. وهذه الارتفاع في حجم النفقات العامة يعود الى توسع النشاطات الدولة من جهة و زيادة الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال هذه المدة من جهة اخرى كما يتضح في الجدول(٢) اللاحقة.اما زيادة النفقات الاستهلاكية وفي مقابل انخفاض النفقات الاستثمارية خلال

[١٦] انظر:

-عادل أحمد حشيش ، اساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى ، ١٩٩٢، ص١٠٢

-خاد شحادة الخطيب ، أحمد زهير الشامية، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٥، ص ٨٧

المدة(١٩٨٠-١٩٩١) و يعود ذلك الى زيادة النفقات العسكرية في العراق بسب تاثير حرب العراق مع ايران التى خلفت وراءهاخسائر مادية كبيرة و تدمير البنى التحتية في العراق، مما انعكست على هيكل النفقات العامة وادت الى هيمنة النفقات الاستهلاكية على النفقات الاستثمارية.

ب- المدة (١٩٩٢-٢٠٠٣) :اما بالنسبة المدة (١٩٩٢-٢٠٠٣) نلاحظ من خلال البيانات الجدول ان حجم النفقات العامة تزايد مستمر خلال هذه المدة ،اذ ارتفعت من (٣٢٨٨٣) مليون دينارفي سنة (١٩٩٢) الى(٤٩٠١٩٦.١) مليون دينار في سنة(٢٠٠٣)وبمتوسط السنوي(١٢٥٦٩٣٧.٦) مليون دينار وهذا ارتفاع ناتجة عن فرض الحصار الاقتصادي على العراق ، وتدهور المستمر في قيمة العملة العراقية بسبب الارتفاع المستوى العام للاسعارحيث ارتفعت الرقم القياسي للاسعار من (٣٣) في سنة (١٩٩٢) [١٧] الى(٦٩٤٣.٤) في سنة(٢٠٠٣) [١٨]، وهو من الاسباب التي ترفع قيمة النفقات العامة. اما بالنسبة النفقات الاستهلاكية فقد ارتفعت بشكل مستمر خلال السنوات (١٩٩٢-١٩٩٦) حيث ارتفعت من (٧٨.٧٪) في سنة(١٩٩٢) الى(٩٣.٣٪) في سنة(١٩٩٦) وفي مقابل ذلك قد انخفضت النفقات الاستثمارية من (٢١.٣٪) الى (٦.٧٪) في نفس السنتين، وهذا يعكس تطور في النفقات الاستهلاكية وتدهور النفقات الاستثمارية يعود الى تعرض العراق الى الدمار الشامل بسبب الحروب والحصار الاقتصادي الذين طالما أثر على معظم البنى الارتكازية،الذي انعكست بسبب اختلال هيكل النفقات العامة في العراق . وفي السنوات(١٩٩٧-٢٠٠٣) انخفضت نسبةالنفقات الاستهلاكية الى النفقات العامة بشكل تدريجي و في مقابل ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية، وهذا الارتفاع في نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة و يعود الى تاثير اتفاقية تفاهم النفط مقابل الغذاء والدواء التي تم توقيعها من قبل الامم المتحدة مع الحكومة العراقية سنة (١٩٩٦) اذ سمحت للعراق بتصدير جزء من نفطه مقابل حصوله على بعض المستلزمات الطبية والغذائية تحت اشراف الامم المتحدة ، مما ادى الى تقليص في الانفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة حصة الانفاق الاستثماري من اجل تطبيق سياسة اعادة اعمار العراق مادمرته الحرب.[١٩]

ج- المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥): نلاحظ من خلال بيانات الجدول(١)ان النفقات العامة ارتفعت بشكل تدريجي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) ماعدا في سنة (٢٠١٥) التى انخفضت حجم النفقات العامة بسبب انخفاض اسعار النفط وانعكاستها على الموازنة العامة في العراق ، لان العراق يعتمد بشكل رئيسي على العوائد النفطية لتمويل النفقات العامة. ويظهر من خلال معطيات الجدول المذكور ان النفقات العامة ارتفعت بشكل تدريجي وبلغ متوسط سنوي الى(٦٦١٠٣٢٨٨.١) مليون دينار خلال المدة(٢٠٠٤-٢٠١٥) وهذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن زيادة الايرادات النفطية التى تعتبر مصدر الاساسي للانفاق الحكومي ، مما ادت الى اتباع سياسة مالية توسعية في العراق. اما بالنسبة النفقات الاستهلاكية والاستثمارية ظهر من خلال البيانات الجدول المذكور ان نسبة النفقات الاستهلاكية الى النفقات العامة ارتفعت في سنة (٢٠٠٤) وصلت الى (٨٤.٨٪) وهذه نسبة اكبر قياساً (كمتوسط السنوي) للمدة السابقة (١٩٩٢-٢٠٠٣)التى سجلت نسبة(٨٠.١٪)،وهذه الزيادة في النفقات الاستهلاكية يعود الى زيادة الرواتب والاجور من قبل الدولة لتحسين المستوى المعاشي للعاملين في القطاع العام، فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية بسبب الظروف

[١٧] البنك المركزى العراق، المجموعة الاحصائية السنوية ، عدد خاص ،٢٠٠٣، الجدول(١١)

[١٨] البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية،٢٠٠٦، الجدول(٢٧)

[١٩] د. محمد صالح سلمان الكيسي، نضال قادر حسن، قياس وتحليل علاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري و الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١١) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٠، العدد ٧٨، ٢٠١٤، ص٢٨٢.

الامنية غير المستقرة في العراق،اما بالنسبة النفقات الاستثمارية على الرغم من تذبذب نسبتها الى النفقات العامة بسبب تغيرات في النفقات العامة التى تعتمد على الايرادات النفطية بشكل رئيسي. أيضاً نلاحظ من خلال البيانات الجدول المذكور، ان نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة سجلت ادنى مستوى في سنة (٢٠١٥) حيث انخفظت الى(٠.٦٪) و ان انخفاضهذه النسبة يعود الى انخفاض الايرادات النفطية في العراق بسبب انخفاض اسعارها حيث ان انخفضت (كمتوسط سنوي)لسعر النفط الى(٤٩.٩)دولار في سنة (٢٠١٥)[٢٠]والتى ينعكس أثرها بشكل سلبي على النفقات العامة في العراق. و بشكل عام نلاحظ من خلال الجدول ان حجم النفقات العامة تزايدت بشكل مستمر خلال مدة الدراسة بسبب عوامل عديدة منها زيادة النفقات العسكرية بسبب الحرب "العراقية الايرانية" و الحصار الاقتصادي و الظروف الامنية غير المستقرة التى خلفت ما بعدها من خسائر مادية كثيرة . وبعد تغيير النظام السياسي في العراق ورفع العقوبات الاقتصادية على العراق في سنة (٢٠٠٣) قام الحكومة العراقية بزيادة تصدير النفط والتى ادت الى زيادة الايرادات العامة وبالتالي زيادة النفقات العامة في العراق. ويتضح من خلال الجدول ان النفقات الاستهلاكية اكبر من النفقات الاستثمارية وارتفاع هذه النسب يعود الى جملة اسباب منها زيادة النفقات العسكرية و وتدمير البنية التحتية في العراق ، فضلاً عن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وزيادة اجور و رواتب العاملين في القطاع العام من قبل الحكومة.اما بالنسبة نسبة الانفاق الاستثماري الى النفقات العامة سجلت فقط نسبة (٢٣.٨٪) في المدة(٢٠٠٤-٢٠١٥)، وهذه النسب قليلة قياساً بالدول الاخرى ،حيث ان نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة بلغت (٤١.٥٪) في الاردن في سنة (٢٠١٤) و وصلت (٤٢.٩٪) في السعودية[٢١] .

[٢٠] http://www.opec.org/opec_web/en/data_

[٢١] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، الملحق (٧/٦) ص٤٥٥،

الجدول (1) تطور النفقات العامة في العراق خلال المدة(1980-2015) (بالاسعار الجارية ، مليون دينار)

سنوات	الانفاق الاستهلاكي	الانفاق الاستثماري	مجموع الانفاق	نسبة الانفاق استهلاكي الى الانفاق حكومي %	نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق الحكومي %
1980	4042	3627	7669	52.7	47.3
1981	5411	5980	11391	47.5	52.5
1982	7886	6606	14492	54.4	45.6
1983	7138	4988	12126	58.9	41.1
1984	6861	3858	10719	64	36
1985	7363	3220	10583	69.6	30.4
1986	7426	2729	10155	73.1	26.9
1987	9229	2618	11847	77.9	22.1
1988	10630	2733	13363	79.5	20.5
1989	10872	3062	13934	78	22
1990	11357	2822	14179	80.1	19.9
1991	15653	1844	17497	89.5	10.5
متوسط	**8655.7**	**3676.9**	**12329.6**	**68.8**	**31.2**
1992	25876	7007	32883	78.7	21.3
1993	50060	18894	68954	72.6	27.4
1994	171742	27700	199442	86.1	13.9
1995	605840	84943	690783	87.7	12.3
1996	506102	36439	542541	93.3	6.7
1997	534095	71707	605802	88.2	11.8
1998	824705	95796	920501	89.6	10.4
1999	831592	201960	1033552	80.5	19.5
2000	1151663	347037	1498700	76.8	23.2
2001	1490866	578861	2069727	72	28
2002	1762683	755602	2518285	70	30
2003	3239866.6	1662094.4	4901961	66.1	33.9
متوسط	**932924.2**	**324003.4**	**1256927.6**	**80.1**	**19.9**
2004	28543338	5114173	33657511	84.8	15.2
2005	28431168	7550000	35981168	79	21
2006	32778999	6027680	38806679	84.5	15.5
2007	32719835.7	6588512.3	39308348	83.2	16.8
2008	52301180.5	14976015.5	67277196	77.7	22.3
2009	45941062.5	9648658.5	55589721	82.6	17.4
2010	56580859.6	16553341.4	73134201	77.4	22.6
2011	60925553.1	17832112.9	78757666	77.4	22.6
2012	75788624.1	29350951.9	105139576	72.1	27.9
2013	72226000	34647000	106873000	67.6	32.4
2014	58625000	24931000	83556000	70.2	29.8
2015*	77748927	499465	78248392	99.4	0.6
متوسط	**51884212.3**	**14476575.8**	**66360788.2**	**79.7**	**20.3**
متوسط (1980-2015)	**17608597.4**	**4934751.1**	**22543348.4**	**76.2**	**23.8**

المصادر

1-موقع وزارة المالية العراقية ، حسابات الختامية للاعوام(1978-2002)

2 وزارة المالية الحسابات الختامية للسنوات (2003، 2004، 2005 ، 2006، 2007 ، 2008 ، 2009، 2010، 2011، 2012، 2014، 2015)

3-البنك المركزى العراقي النشرة الاقتصادية 2013، 2014.

4-البنك المركزي العراقي، نشرة الاحصائية السنوية، 2004، 2005

*موقع وزار المالية العراقية ، تقرير تنفيذ الموازنة للموازنة الجارية لغاية كانون الثاني لسنة 2015 . -تم استخراج نسب من قبل الباحثان

ثانياً- تطور الناتج المحلي و النفقات الحقيقية والظاهرية في العراق

يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الهامة التي تستخدم لقياس مستوى النشاط الاقتصادي ولاسيماً لقياس نمو الاقتصادي، و بشكل العام هنالك تاثير متبادل بين الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي و الانفاق العام في كل دولة ، ويعرف الناتج المحلي الاجمالي بانه " مجموع القيم النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة معينة، عادة ماتكون سنة".[٢٢] والجدول(٢) يوضح تطورات الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة و الانفاق الحقيقي والظاهري خلال المدة(١٩٨٠-٢٠١٥).وفيما يلي تحليلاً شاملاً للمؤشرات الخاصة بالجدول المذكور:

أ- مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة :يتضح من خلال بيانات الجدول(٢) ان تذبذب الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموها خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩١) ومتوسط السنوي لمعدل نمو للناتج المحلي بالاسعار الجارية بلغ (٤.٦ ٪) فقط اما معدل نمو للناتج المحلي بالاسعار الثابتة انخفضت من (١٤.٧٪) في سنة (١٩٨٠) الى (-٧٩.٥٪) في سنة (١٩٩١) وبمتوسط السنوي(-٨.٧٪) وهذه النسبة تشير الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في العراق و يعود ذلك الى تاثير الحرب العراقية الايرانية التى ادت الى تدمير البنية التحتية وتدمير المشاريع الزراعية والصناعية الانتاجية ومن ثم انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، اما في المدة (١٩٩٢-٢٠٠٣) نلاحظ من خلال معطيات الجدول المذكور انه و على الرغم من انخفاض الناتج المحلي الحقيقي خلال السنوات (١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥) بسبب فرض الحصار الاقتصادي على العراق ، وتاثير الحرب، بينما المتوسط السنوي لمعدل نمو للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة ارتفعت قياساً بالمتوسط السنوي للمدة السابقة، . وجاء هذا التطور بسبب الاتفاق على صيغة النفط مقابل الغذاء مع الامم المتحدة وكذلك سعي الحكومة لتحسين كفاءة الاداء للاقتصاد العراقي .و خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) ظهر من خلال بيانات الجدول المذكور ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة انخفضت مرة اخرى قياساً بالمدة سابقة اذ وصل المتوسط السنوي لمعدل نموها بالاسعار الجارية الى (٢٠.٨٪) للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)كما انخفضت الى (-٥.٢ ٪) بالاسعار الثابتة لنفس المدة، وهذا التراجع في الناتج المحلي الاجمالي يعود الى تغيرات في النظام السياسي في العراق و تدهور الظروف الامنية والسياسية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد العراقي فضلاً عن تدمير البنية التحتية و المشاريع الزراعية والصناعية واغلاف ابواب الكثير من المشاريع الانتاجية المخططة ، اضافة الى عدم وجود بيئة ملائمة للاستثمار . كما ان معظم مشاريع الاستثمار كانت موجهة نحو المشاريع الخدمية وليس الانتاجية مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي في العراق حيث سجل المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الى(٣.٢٪) فقط خلال مدة الدراسة(١٩٨٠-٢٠١٥) .

ب-مؤشر الانفاق الظاهري والحقيقي:

ادى اتساع دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي الى تزايد الانفاق العام وان ظاهرة ازديات النفقات العامة ماهي الا ظاهرة عامة ومستمرة في كل دول العالم . ويقصد بالزيادة الظاهرية في النفقات العامة تلك الزيادة التي لايترتب عليها زيادة في نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ،بينما يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية للمجتمع والناشئة عن هذه النفقات او زيادة نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة. ويتضح من الجدول(٢) ان حجم الانفاق الظاهري في العراق ارتفع معدل نموه من (-

[٢٢] د. خالد واصف الوزني، د . احمد حسين الرفاعي، مبادىو الاقتصاد الكلى،دار وائل للنشر والتوزيع ، الگبعه التاسعه، الاردن،٢٠٠٦،ص١٠٧

١٦.٥٪) في سنة (١٩٨٠) الى (٩.٥٪) في سنة(١٩٨٢) ثم بداء بالانخفاض حتى وصل معدل نموه الى(-٧٦٪) كما بلغ المتوسط السنوى لمعدل نموه الى (-٩,٦٪) خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩١). اما بالنسبة الانفاق الحقيقي انخفضت بشكل تدريجي وبلغ المتوسط السنوى لمعدل نموها الى (-٦.٢٪) خلال المدة(١٩٨٠-١٩٩١) وهذا الانخفاض في الانفاق الحقيقي يعود الى تعرض العراق الى تدمير البنية التحتية بسبب الحرب العراقية الايرانية ، وكذلك تشير الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة. اما خلال المدة (١٩٩٢-٢٠٠٣) فقد ارتفع المتوسط السنوي لمعدل نمو الانفاق الظاهري حيث بلغ (٤٤.٥٪) خلال هذه المدة كما ارتفع ايضاً المتوسط السنوى لمعدل نمو الانفاق الحقيقي قياساً بالمدة السابقة حيث وصل الى (١.٨٪) وهذا الارتفاع يشير الى زيادة تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي و السياسي وغيرها من جوانب الحياة ، اما بالنسبة المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) نلاحظ من خلال بيانات الجدول المذكور ان حجم الانفاق الظاهري قد ارتفع من (٣٣٢٧٥٧١٦.١) مليون دينار في سنة (٢٠٠٤) الى (٣٩١٤٥٩٥٣.٧) مليون دينار في سنة(٢٠٠٧)، و في المقابل انخفض حجم الانفاق الحقيقي من(٣٨١٧٩٤.٩) مليون دينار الى(١٦٢٣٩٤.٣) مليون دينار في نفس السنتين ، وهذا يعنى ان هذه الزيادة في النفقات الظاهرية ناجمة عن ارتفاع المستوى العام للاسعار بسبب تبديل العملة العراقية من العملة القديمة الى العملة الجديدة، اما المتوسط السنوى لمعدل نمو الانفاق الحقيقي فقد ارتفع قياساً بالمدة السابقة حيث وصل الى (٢٥.٨٪) خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) وهذه الزيادة في النفقات الحقيقية تعود الى تدخل البنك المركزي لتقليل معدلات التضخم في العراق من خلال السياسة النقدية المتبعة، ومن جهة اخرى يشير الى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الى زيادة المنفعة العامة المترتبة على النفقات العامة.

وبالنسبة نسبة النفقات الحقيقية الى الناتج المحلي الاجمالي يتضح من خلال الجدول رقم (٢)ان هذه النسبة تتغير من سنة لاخرى خلال مدة الدراسة بسبب تغيرات في النانج المحلي الاجمالي و حجم النفقات العامة في العراق بسبب تاثير الاوضاع الامنية والسياسية والاقتصادية غير المستقرة التى يمربها الاقتصاد العراقي و فرض الحصار الاقتصادى على العراق خلال عقد تسعينات القرن الماضي ، وصل متوسط السنوى لمعدل نمو "نسبة الانفاق الحقيقي الى الناتج المحلى الاجمالي "خلال المدة الدراسة (١٩٨٠-٢٠١٥) الى (٤٨.٢٪).

الجدول (2)تطور الناتج المحلي الاجمالي و الانفاق الظاهري والحقيقي خلال المدة(1980-2015) (مليون دينار)

سنوات	ناتج لمحلي الاجمالي باسعار الجارية	معدل نمو%	ناتج المحلي الاجمالي باسعار الثابتة 1993	معدل نمو%	النفقات العامة باسعار الجارية	معدل نمو%	الانفاق الحقيقي	معدل نمو %	الانفق الظاهري	معدل نمو%	نسبة الانفاق الحقيقي الى الناتج المحلي باسعار الثابتة%
1980	15770.7	13.1	985668.8	14.7	7669	45.7	479312.5	18.4	-471643.5*	-16.5	48.6
1981	11346.9	-28.1	597205.2	-39.4	11391	48.5	599526.3	25.1	-588135.3	25.1	100.3
1982	12714.7	12.1	577940.9	-3.2	14492	27.2	658727.3	9.9	-644235.3	9.5	113.9
1983	12621	-0.7	525875	-9	12126	-16.3	505250	-23.3	-493124	-23.4	96.1
1984	14550.9	15.3	559650	6.4	10719	-11.6	412269.2	-18.4	-401550.2	-18.6	73.7
1985	15011.8	3.2	555992.5	-0.6	10583	-1.3	391963	-4.9	-381380	-5	70.5
1986	14652	-2.3	542666.7	-2.3	10155	-4	376111.1	-4	-365956.1	-4	69.3
1987	17600	20.1	651851.9	20.1	11847	16.7	438777.7	16.7	-426930.7	16.7	67.3
1988	19432.2	10.4	626845.2	-3.8	13363	12.8	431064.5	-1.8	-417701.5	-2.2	68.8
1989	19745.3	1.6	598342.4	-4.5	13934	4.3	422242.4	-2	-408308.4	-2.2	70.6
1990	23704.7	20.1	578163.4	-3.3	14179	1.8	345829.3	-18.1	-331650.3	-18.8	59.8
1991	21313	-10.1	118405.6	-79.5	17497	23.4	97205.6	-71.9	-79708.6	-76	82.1
متوسط	**16538.6**	**4.6**	**576550.6**	**-8.7**	**12329.6**	**12.3**	**429856.6**	**-6.2**	**-417527**	**-9.6**	**76.8**
1992	56814	166.5	172163.6	45.4	32883	87.9	99645.5	2.5	-66762.5	-16.2	57.8
1993	140518	147.3	140518	-18.4	68954	109.7	68954	-30.8	0	-100	49.1
1994	703821	400.8	106963.7	-23.8	199442	189.2	30310.3	-56	169131.7	100	28.3
1995	2252264	220	85735.2	-19.8	690783	246.3	26295.5	-13.2	664487.5	292.9	30.6
1996	2556307	13.5	114019	32.9	542541	-21.5	24199	-7.9	518342	-22	21.2
1997	3286925	28.5	119134.6	4.5	605802	11.6	21957.3	-9.3	583844.7	12.6	18.4
1998	4653524	41.5	146938	23.3	920501	51.9	29065.4	32.3	891435.6	52.7	19.8
1999	6607664	42	185348.2	16.1	1033552	12.3	28991.6	-0.3	1004560.4	12.7	15.6
2000	7930224	20	211868.1	14.3	1498700	45	40040.1	38.1	1458659.9	45.2	18.9
2001	9911420	24.9	227587.1	7.4	2069727	38.1	47525.3	18.6	2022201.7	38.6	20.8
2002	41022927.4	313.9	789357.8	246.8	2518285	21.7	48456.5	2	2469828.5	22.1	6.1
2003	29585788.6	-27.9	426099.4	-46	4901961	94.7	70598.8	45.7	4831362.2	95.6	16.6
متوسط	**9059016.4**	**115.9**	**227144.4**	**23.6**	**1256927.6**	**73.9**	**44669.9**	**1.8**	**1212257.6**	**44.5**	**25.3**
2004	53235358.7	79.9	603876.7	41.7	33657511	586.6	381794.9	440.8	33275716.1	588.7	63.2
2005	73533598.6	38.1	609034.4	0.9	35981168	6.9	298010.3	-21.9	35683157.7	7.2	48.9
2006	95587954.8	29.9	511669.3	-16	38806679	7.9	209756.8	-29.6	38596922.2	8.2	41
2007	111455183.4	16.5	460454	-10	39308348	1.3	162394.3	-22.6	39145953.7	1.4	35.2
2008	157026061.6	40.8	631862.6	37.2	67277196	71.1	270719	66.7	67006477	71.2	42.8
2009	110678648	-29.5	571389.1	-9.5	55589721	-17.3	286987.3	6	55302733.7	-17.4	50.2
2010	167093204.4	51	689556	20.7	73134201	31.5	289428	0.9	69844773	26.3	42
2011	217327100	30.1	678924.4	-1.5	78757666	12.2	246037	-15	78511629	12.4	36.2
2012	254225500	17	566876.7	-16.5	105139576	33.4	234442.2	-4.7	104905133.8	33.6	41.4
2013	273587500	7.6	427505.8	-24.5	106873000	1.6	166999	-28.8	106706001	1.7	39.1
2014	258900600	-5.4	277283.1	-35.1	83556000	-21.8	89488.7	-46.4	83466511.3	-21.7	32.2
2015	191715800	-25.9	139679	-49.6	78248392	-6.3	57009.7	-36.3	78191382.3	-6.3	40.8
متوسط	163697209.1	**20.8**	514009.3	**-5.2**	**66360788.2**	**58.9**	**224422.3**	**25.8**	**65886365.9**	**58.8**	**42.8**
متوسط 2015-1980)	57590921.4	**47.1**	439234.8	**3.2**	**22543348.4**	**48.3**	**232982.9**	**7.1**	**22227032.1**	**31.2**	**48.2**

المصادر

1 وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، المؤشرات الحسابات القومية. www.cosit.gov.iq

2- وازارة التخطيط ،الجهاز المركزي لاحصاء، حسابات القومية، الناتج المحلي حسب الانشطة الاقتصادية باسعار الجارية و الثابتة لسنة 1988، للمدة (2006-2011) مليون دينار.

3- البنك المركزى العراقي ، نشرة احصائية 2002، 2005,2007

4- بيانات الناتج المحلي الاجمالي باسعار الجارية لسنة (1980-1990) (حيدر نيعمت بخيت، و فريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التاثير على عرض النقد خلال المدة(1970-2009) مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثامنة، العدد الخامس و العشرون ، الجدول (6) و(9)،2012.

تم استخراج النفقات الحقيقية والظاهرية ، ومعدل النمو ، والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابت ، ونسب من قبل الباحثان

-تم استخراج معدل النمو لسنة (1980) بالاعتماد على البيانات سنة (1979) (ناتج المحلي باسعار السابت =859015.3 ، الانفاق الظاهري =-396506.2 الانفاق الحقيقي =404769.2).

* يعود اشارة سالبة للنفقات الظاهرية الى قلة النفقات العامة باسعار الجارية قياساً بالنفقات العامة بالاسعار الثابتة خلال هذه المدة.

المحور الثالث / الجانب القياسي

"استخدام الاساليب الكمية في اختبار العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي"

ان الهدف من استخدام هذه الاساليب هو الوصول الى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية(الانفاق الحكومي ، GDP).وبالاعتماد على البيانات والاطار النظري التي تناولت العلاقة بين الانفاق الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي ، فقد صمم النموذج القياسي المكون من ثلاثة اقسام رئسية وهي :

١-اختبار استقرارية البيانات او عدم استقراريتها من خلال تطبيق اختبار (Unit Root Test)

٢-اختبار العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي من خلال تطبيق اختبار جرانجر (Granger Causality Test)

٣-اختبار اثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي من خلال تطبيق الانحدار المتعدد(Multiple Regression) وباستخدام برنامج E views ٩

أ- الاطار النظري للاختبارات القياسية:

سيقوم الباحثان بتحليل نظري للاختبارات القياسية الثلاث وكألاتي[٢٣] :

١-اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

هنالك عدد من الاختبارات القياسية التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود او عدم وجود جذر الوحدة ، اي تحديد مدى استقرارية السلسلة الزمنية. ومن أهم هذه الاختبارات التي تستخدم في اختبار جذر الوحدة هي (اختبار (دكي – فولار) Augmented Dickey – Fuller ، حيث قام باحثان بتطبيق هذا الاختبار من خلال المعادلة الاتية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta y_{t-1} + U_t \quad \text{.....(١)}$$

حيث: (Δ) تمثل الفروق الاول للسلسلة الزمنية (y_t) وتختبر فرضية العدم (H_0) ،اي ان المعلمة ($\delta = 0$) اي تكون السلسلة تتميز بوجود جذر الوحدة ، وتعاني البيانات من عدم الاستقرار و السكون ،وفي مقابل يمكن اختبار الفرضية البديلة (H_1) عندما المعلمة ($\delta \neq 0$) اي تكون السلسلة ساكنة ، وباتالي يمكن التأكد بأن البيانات مستقرة وساكنة ولاتعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

٢-اختبار سببية جرانجر Granger Causality Test

يقوم هذا الاختبار على العلاقة الاتية :

$$GDP_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha\ GDP_{t-1} + \sum_{t-i}^{n} \beta_1\ GEX_{t-1} + u_{1t} \quad \text{.....(٢)}$$

$$GEX_t = \sum_{i=1}^{n} \gamma i\ \alpha\ GDP_{t-1} + \sum_{t-1}^{n} \delta_1\ GDP_{t-1} + u_{2t} \quad \text{.....(٣)}$$

حيث:

GPD_t = يمثل الناتج المحلي الاجمالي ، GEX_t يمثل الانفاق الحكومي.[٢٤]

---

[٢٣] -Carol Alexander, market models, guide to financial data analysis, John wiely & sons (te) England, ٢٠٠١, p٣٢٤.

[٢٤] د. عمر محمود القدرس، اثر الانفاق الحكومي على نمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية، دراسة قياسية تطبيقية خلال المدة (١٩٩٥-٢٠١٣) مجلة جامعة القدس للابحاث و الدراسات الادارية و الاقتصادية، المجلد الاول، ع(٣)، ٢٠١٥، ص ١٦٧-١٦٨.

٣-الانحدار المتعدد Multiple Regression

يمكن تحديد المتغيرات المستقلة التى تؤثر على المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) (GDP) ، وعلية فان مستوى الناتج المحلي الاجمالي يمكن ان يعرف على انه دالة في الانفاق الحكومي(GEX) كما هو مبين في معادلة رقم (٣)

GDP=F(GEX) .....(٤)

وبتقسيم الانفاق الحكومي الى نفقات جارية ونفقات الاستثمارية فتصبح الدالة كما يأتي:

GDP=F(CGEX , DGEX).....(٥)

حيث (CGEX) تمثل النفقات الحكومية الجارية(الاستهلاكية)،بينما (DGEX)تمثل النفقات الحكومية التطويرية (الاستثمارية). وبتحويل الدالة رقم (٥) الى صيغة خطية فان العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي سوف تختبر من خلال دالة الانحدار الخطي التي تاخذ الصورة الاتية:

$GDP_t = \beta_o + \beta_1 CGEX_t + \beta_2 DGEX_t + \varepsilon_t$ .....(٦)

$\beta_o, \beta_1, \beta_2$: معاملات النموذج المقدر ، ε_t : حد الخطأ

ويتوقع من هذا النموذج ان تكون العلاقة بين الانفاق الحكومي بانواعه (الجارية والاستثمارية) مع الناتج المحلي الاجمالي طردية ،اي ان كلما زاد الانفاق الحكومي بانواعها، كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي ،وبالعكس. ويتوقع ايضاً ان تكون معلمات النموذج غير مساوية للصفر أي: ($\beta_o \neq 0, \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0$)

ب- تحليل ومناقشة نتائج الاختبارات الاحصائية الثلاث المطبقة:

١-نتائج اختبار سكون البيانات واسقرارها باستخدام اختبار جذر الوحدة

من اجل اختبار استقرار البيانات قام باحث باستخدام اختبار ديكى فولر، وكما يتضح نتائجها في الجدول التالي:

الجدول (٣) نتائج اختبار دكي فولر

variable	Tc	Tt	No of lag	Stationary level
	Levels			
GDP	-٠.١٣١	-٢.٦١٢	١	٪١٠
CGEX	٣.٧٠٣	-٢.٩٥١	١	٪٥
DGEX	-٢.٩٦٣	-٣.٦٣٩	١	٪١
	1^{st} differences			
GDP	١.٨٤٧	-٢.٦٢٢	٥	٪١٠
CGEX	١.٣١٢	-٢.٦١٥	١	٪١٠
DGEX	١.٣٦٨	-٢.٦٢٩	٨	٪١٠

تم اعداد الجدول من قبل الباحثان بالاعتماد على برنامج E VIEWS

يتضح الجدول (٣) ان نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة ، والتي تشمل الناتج المحلي الاجمالي و اجمالي الانفاق الحكومي بانواعها الجارية والاستثمارية، ويتضح من الجدول ان جميع البيانات متغيرات النموذج كانت مستقرة عند مستوى المعنوية (١٠٪) و(٥٪) و(١٪) عند تخلفه الزمني بفترات مختلفة، حيث ان جميع القيم المقدرة لقيم (T) باستخدام اختبار دكي فولر اعلى من القيم الجدولية (ماكينون الحرجة). وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_O) ، وقبول الفرضية البديلة (H_1) ، التى تفيد بان البيانات ساكنة وتخلو من مشكلة عدم الاستقرار. وبالتالي ملائمة لتطبيق طريقة المربعات الصغرى.

٢-تطبيق اختبار سببية جرانجر Granger Causality Test

بعد اجراء اختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمتغيرات قيد الدراسة ولتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات يجري الباحثان باختبار جرانجر لبيان العلاقة بين المتغيرات الثلاثة(الناتج المحلي الاجمالي ، الانفاق الجاري، الانفاق الاستثماري) حيث قام الباحثان باختبار جرانجرللعلاقة السببية لتحديد علاقة بين المتغيرات النموذج كما يتضح في الجدول (٤)

الجدول (٤) نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين المتغيرات

Null Hypothesis	F-Statistic	F - table	Probability	decision
GDP لاتسبب الانفاق الحكومي التطويرى (الاستثماري) DGEX	٨.٢١٨	٥.٣٩	٠.٠٠٠**	رفض (H_O)
DGEXلاتسبب الناتج المحلي الاجمالي GDP	٣.٥٤٩	٣.٣٢	٠.٠٢٨*	رفض (H_O)
GDP لاتسبب الانفاق الحكومي الجاري CGEX	٥.٥٩٨	٥.٣٩	٠.٠٠٤**	رفض (H_O)
CGEX لاتسبب الناتج المحلي الاجمالي GDP	٧.٧٥١	٥.٣٩	٠.٠٠٠**	رفض (H_O)

تم اعداد الجدول من قبل الباحثان بالاعتماد على برنامج E VIEWS

** دالة عندى مستوى المعنوية (١٪)، ⋆ دالة عند مستوى معنوية (٥٪)

يتضح الجدول (٤) نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين المتغيرات من خلال بينات الجدول وجود علاقة سببية بين المتغيرات النموذج في مستوى معنوية (٥٪) و(١٪) ، حيث ان بعد مقارنة أختبار (F) المحسوبة مع (F) الجدولية ، تبين لنا ان (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية في كل الحالات وهذا يعني رفض الفرضية العدم ، وقبول الفرضية البديلة وان هناك علاقة سببية باتجاهين ما بين المتغيرات النموذج ، اي ان تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي يؤدى الى تغيرات في كل من الانفاق الجاري و الانفاق الاستهلاكي و اجمالي الانفاق الحكومي ، وكذلك ان التغيرات في كل من الانفاق الاستهلاكي و الانفاق الاستثماري تؤدى الى التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي. وهذه النتيجة منطقية من الناحية الاقتصادية حيث ان زيادة الانفاق الحكومي يؤدى الى زيادة الطلب على السلع

والخدمات و من ثم زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، ومن جهة اخرى فان زيادة الناتج المحلي الاجمالي يعنى ان الحكومة بامكانها ان تجني ايرادات عامة بشكل جيد.و ان زيادة الايرادات العامة تؤدى الى زيادة الانفاق الحكومي بشقيها "الجاري والاستثماري"،ان وجود علاقة سببية بين الانفاق الحكومي "بشقيها الجاري والاستثماري"والناتج المحلي الاجمالي يؤكد على الدور الكبير و الايجابي للانفاق الحكومي لتحريك عجلة الاقتصاد العراقي وكذلك لرفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال مساهمة النفقات الحكومية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي. وهذه الزيادة في الناتج المحلي ينعكس بشكل ايجابى على الايرادات الحكومية نتيجة توسع النشاطات الاقتصادية.

٣- استخدام اسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression

بعد دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد دراسة قام باحثان باجراء تحليل للانحدار الخطي المتعدد لبيان تاثير الانفاق الحكومي بشقية" الجاري والاستثماري "على الناتج المحلي الاجمالي. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) اجريت العديد من الاختبارات الاحصائية كأختبار (t) و اختبار (F) ومعامل (R^{-2}) و اختبار دوربن واتسون(DW)، والجدول (٥) يوضح النتائج الاحصائية لهذه الاختبارات.

الجدول (٥) نتائج الاختبارات الاحصائية للانحدار المتعدد

variable	Value B	T Statistics	T -t	sig
constant	١٣٦١٠٧٦٧	٢.٠٩٢	–	*٠.٠٤٤
CGEX	٠.١٢٤	١.٧٥١	٢.٧٢٢	*٠.٠٨٩
DGEX	٨.٠٩٧	١٠.٤٩١	٢.٤٤١	**٠.٠٠٠
F Statistics	٩٨.٤٨٨			**٠.٠٠٠
R^{2} =٠.٨٥٦	R^{-2} =٠.٨٤٧	DW=١.٢٠٢		

تم اعداد الجدول من قبل الباحثان بالاعتماد على برنامج E VIEWS

** دالة عند مستوى المعنوية (١٪)، ★ دالة عند مستوى معنوية (٥٪)

من خلال الجدول (٥) يبين لنا وجود دلالات احصائية ذات معنوية للمتغيرات المستقلة التي استخدمت في النموذج و عند مستوى معنوية (٥٪)و(١٪) حيث يتضح من خلال البيانات الجدول(٢) والاختبارات من الجدول(٥) وجود اثر معنوي للانفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الاجمالي حيث ان قيمة (t) المحسوبة (١٠.٤٩١)اكبر من مثيلتها الجدولية ودرجة الحرية (n-k)والبالغة (٢.٤٤١) وعند مستوى معنوية (١٪) وتفسير ذلك هو ان زيادة الانفاق الحكومي الاستثماري(DGEX) بمقدار (١)دينار يؤدى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٨.٠٩٧) دينار،ويتضح ايضاً ان زيادة الانفاق الحكومي الجاري (الاستهلاكي)(CGEX) بمقدار (١)دينار يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠.١٢٤) دينار ، و من خلال اختبار (t)، حيث ان قيمة (t) المحسوبة(١.٧٥١) اقل من مثيلتها (t) الجدولية (٢.٧٢٢) " وهي قريبة منها" ولكنها لم تصل الى حد المعنوية الاحصائية، وهذا يعني ان

النفقات الحكومية الاستثمارية تاثيرها اكبر من تاثير الانفاق الحكومي الجاري على الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتطابق مع واقع الاقتصادي للانفاق الاستثماري.

وكذلك قيمة معامل تحديد (R^2)بلغ (٠.٨٥٦) وهذا يعني (٨٥٪) من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي يعود الى التغيرات في المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج (الانفاق الاستهلاكي ، الانفاق الاستثماري) . وهذا يؤدى الى زيادة الثقة بهذا النموذج ، وكذلك معامل التحديد المعدل (R^{-2}) حيث بلغ (٠.٨٤٧) وهي قريباً جداً من معامل التحديد الاساسي (R^2) مما يزيد الثقة به.

كما تبين نتائج الاختبار ان قيمة (F)المحسوبة(٩٨.٤٨٨) بانها اكبر من قيمة (F) الجدولية(٥.٣٩)عند مستوى معنوية (١٪)،وهذا يعني ان النموذج القياسي المقدر ككل له مستوى عالي من الثقة،وهو يؤكد على صحة نتائج الانحدار ككل.

ومن اجل التاكد من البيانات من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي قام باحث باستخدام اختبار دوربن واتسون(DW) ، ومن خلال نتائج هذا الاختبار يتضح ان قيمة هذا اختبار بلغ (١.٢٠٢)، وهذا يعني ان هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (٥٪) ذلك لان قيمة (DW) المحتسبة تقع مابين (dU=١.٣٦ , dL=١.٠٨) ، اي قبول فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي.

المحور الرابع / الاستنتاجات والمقترحات

اولاً/ الاستنتاجات

١-يبين من خلال نتائج الدراسة تطور حجم النفقات الحكومية(العامة) في العراق خلال مدة الدراسة ولكن هذه الزيادة في النفقات الحكومية لم تكن زيادة حقيقية في حجم الانفاق العام بل كانت زيادة ظاهرية في معظم الاحيان، حيث تشير نتائج الدراسة ان متوسط معدل النمو السنوي لحجم الانفاق الحكومي بلغ (٤٨.٢٪) خلال مدة الدراسة بينما بلغ المتوسط السنوى لمعدل نمو الانفاق الحقيقي (٧.١٪) فقط ، وهذ يعنى ان هذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع المستوى العام للاسعار في كثير من الاحيان.فضلاً عن تاثير الاوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي مربها العراق خلال المدة (١٩٨٠-٢٠١٥).

٢-تشير نتائج الدراسة ان الانفاق الاستهلاكي يشكل جزء كبير من حجم الانفاق الحكومي ، حيث بلغ المتوسط السنوى لنسبة" الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق الحكومي (٧٦.٢٪) خلال مدة الدراسة ،بينما بلغ المتوسط السنوي لنسبة "الانفاق الاستثماري الى الانفاق الحكومي (٢٣.٨٪) فقط وهذه نسبة قليلة قياساً بالدول الاخرى حيث ان نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي الانفاق الحكومي بلغ (٤١.٥٪) في الأردن لسنة (٢٠١٤) و بلغ(٤٢.٩٪) في السعودية لنفس السنة.

٣- وضحت نتائج التحليل القياسي ان هناك علاقة سببية موجبة بين الانفاق الحكومي بشقية "الجاري و الاستهلاكي" مع الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يعني ان زيادة الانفاق الحكومي يؤدى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وايضا يعنى يمكن استخدام الانفاق الحكومي كوسيلة مهمة لرفع مستوى النشاطات الاقتصادية في العراق، وبالتالي الى الناتج المحلي الاجمالي ولزيادة معدل النمو الاقتصادي. كما ان ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي يمكن ان يؤدى الى زيادة الانفاق الحكومي وذلك من خلال زيادة الايرادات الحكومية ومن ثم زيادة النفقات العامة .

٤-ويتضح من خلال الدراسة ان قيمة معامل التحديد (R^{-2})بلغ (٠.٨٤٧) وهذا يعني (٨٤٪) من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي يعود الى التغيرات في المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج (اجمالي الانفاق الحكومي ، الانفاق الاستهلاكي ، الانفاق الاستثماري) .وهذا يؤكد على اثر النفقات الحكومية على الناتج المحلي الاجمالي.

٥- وضحت نتائج التحليل القياسي ان زيادة الانفاق الحكومي الجاري بمقدار (١) دينار يؤدى الى زيادة الناتج المحلي بمقدار (٠.١٢٤) دينار، بينما زيادة الانفاق الاستثماري بمقدار (١) دينار يؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمقدار(٨.٠٩٧)، وهذا يعنى ان النفقات الحكومية الاستثمارية تاثيرها اكثر على الناتج المحلي الاجمالي قياساً بالنفقات الجارية وهذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي.

ثانياً /المقترحات

١-يوصي الباحثان على الحكومة العراقية ولاسيما الجهات المعنية القيام باعادة النظر بهيكل الانفاق الحكومي والعمل لزيادة نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة.نظراً لتاثيرها على زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

٢-ونظراً لاعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية و تغيرات هذه الايرادات بسبب تغيرات في اسعار النفط ومن ثم انعكاساتها على النفقات العامة من الضرورى سعى الحكومة لتنويع مصادر ايراداتها، وان تتركز على المصادر التى تتسم بالثبات النسبي كالضرائب من اجل استقرار النفقات العامة.

٣- يقترح الباحثان على الحكومة السعي لترشيد النفقات العامة وان الامر يتطلب اجراء اصلاحات في بنود النفقات الحكومية وذلك من اجل زيادة دور النفقات العامة في توسيع الانشطة الاقتصادية ومن ثم على الناتج المحلي الاجمالي.

٤- ضرورة قيام الحكومة العراقية بتبنى استراتيجية واضحة للنفقات العامة وتحديد جوانبها واهدافها ولاسيما فيما يتعلق باهداف نمو الناتج المحلي و النموالاقتصادي.

٥- نظراً لتاثير ارتفاع المستوى العام للاسعار على النفقات العامة و الانشطة الاقتصادية من الضرورى السعي لتقليل معدلات التضخم في العراق من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية ملائمة مع الوضع الاقتصادي في العراق.

المصادر والمراجع

اولاً/ الكتب

١-الجنابي .د.طاهر "علم المالية العامة والتشريع المالي" دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة موصل، بدون سنة نشر.

٢-حشيش ،عادل أحمد " اساسيات المالية العامة" دار النهضة العربية، الطبعة الاولى ، ١٩٩٢، ص١٠٢

٣-الخطيب ،خاد شحادة، والشامية ،أحمد زهير " أسس المالية العامة " دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٥.

٤-خلف ،فليح حسن " المالية العامة" الجدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى، عمان ،٢٠٠٨.

٥-خليل ،على ،و اللوزي ،سليمان احمد " المالية العامة" دار وهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٠.

٦-الشامية ، احمد زهير،و الخطيب ،خالد "المالية العامة"دار الزهران للطبع والنشر، عمان،١٩٩٧.

٧-طاقة ،محمد،و العزراوي ،هدى " اقتصاديات المالية العامة"دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان،٢٠٠٧.

٨-عبد الحميد ،عبد المطلب " السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي"مجموعة نيل العربية، الطبعة الاولى، القاهرة،٢٠٠٣.

٩-عبد المجيد ،عبد الفتاح عبد الرحمان " اقتصاديات المالية العامة"المطبعة الكمالية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٦.

١٠-على، رضا صاحب ابو حمد "المالية العامة"مكتب الجزيرة، بغداد ،٢٠٠٢.

١١-العلي ،عادل فليح ، و كداوي ،طلال محمد "اقتصاديات المالية العامة" مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٨.

١٢-القيسي ،اعاد حمود "المالية العامة والتشريع الضريبي"دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،عمان ،٢٠٠٨.

١٣-الوزني ،خالد واصف، والرفاعي،احمد حسين،" مبادىء الاقتصاد الكلي"دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة التاسعة، الاردن،٢٠٠٦.

ثانياً/ مجلات العلمية

١-ابراهيم ،خليل اسماعيل " آثار تطور النفقات العامة في مستويات الاسعار خلال المدة(٢٠٠٥-٢٠١١)" المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ، مجلد ٤، عدد ١، ٢٠١٢.

٢-بخيت ،حيدر نيعمت، و فريق جياد مطر"السياسة المالية في العراق ودورها في التاثير على عرض النقد خلال المدة(١٩٧٠-٢٠٠٩)،مجلة الغزى للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثامنة، العدد الخامس و العشرون ،الجدول (٦) و(٩)، ٢٠١٢.

٣-الزيارة ، كمال عبد حامد ،تطور النفقات العامة و هيكليتها في العراق،مجلة جامعة اهل البيت، العددالخامس العشر،٢٠١٤.

٤- عطية ،محمود صالح ، اسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع الاشارة الى العراق" مجلة ديالى ،العدد الخمسون ، ٢٠١١.

٥-القدرس ،عمر محمود " اثر الانفاق الحكومي على نمو الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية، دراسة قياسية تطبيقية خلال المدة (١٩٩٥-٢٠١٣)،مجلة جامعة القدس للابحاثوالدراسات الادارية والاقتصادية، المجلد الاول، ع(٣)، ٢٠١٥.

٦-الكيسي ،محمد صالح سلمان، و حسن ،نضال قادر " قياس وتحليل علاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري و الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠١١) " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٠، العدد ٧٨، ٢٠١٤.

ثالثاً/ رسائل ماجستير

١-ذهب ،محمد طيب، دور سياسة الانفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر، دراسة حالة جزائر (٢٠٠١-٢٠١٤) رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادى، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٤.

رابعاً/ التقارير والنشرات

١-البنك المركزى العراق، المجموعة الاحصائية السنوية ، عدد خاص ،٢٠٠٣،

٢-البنك المركزى العراقي النشرة الاقتصادية ٢٠١٣ ،٢٠١٤

٣-البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠٠٢، ٢٠٠٥,٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

٤-صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، الملحق (٧/٦) .

٥-موقع وازار المالية العراقية ، تقرير تنفيذ الموازنة العامة ، للموازنة الجارية لغاية كانون الثاني لسنة ٢٠١٥

موقع وزارة المالية العراقية ، حسابات الختامية للاعوام(١٩٧٨-٢٠٠٢)

٦-وازارة التخطيط ،الجهاز المركزي لاحصاء، حسابات القومية، الناتج المحلي حسب الانشطة الاقتصادية باسعار الجارية و الثابتة لسنة ١٩٨٨، للمدة (٢٠٠٦-٢٠١١) ..

٧-وزارة المالية الحسابات الختامية للسنوات(٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٥)

خامساً/ مواقع الانترنيت

١-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، المؤشرات الحسابات القومية. www.cosit.gov.iq

٢-http://www.opec.org/opec_web/en/data_ OPEC Basket Price

سادساً / الكتب الاجنبية

١-Abel ,Andrew ,B, Ben, s , Bernanke, and Dean croushore,Macroeconomics ,Pearson Inc. , U.S.A, ٢٠٠٨ .

٢-Alexander, Carol, market models, guide to financial data analysis, John wiely sons (te) England, ٢٠٠١. &

المستخلص

تعد النفقات العامة اداة مهمة من أدوات سياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق اهداف اقتصادية مختلفة.وان النفقات العامة في العراق تعتمد بشكل رئيسي على الايرادات النفطية التي تتغيير من سنه لاخرى بسبب تغيرات في اسعار النفط وهذا سينعكس على حجم النفقات العامة في العراق ومن ثم على الانشطة الاقتصادية و الناتج المحلي الاجمالي. ويتناول هذا البحث تحليل اثر النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة(١٩٨٠-٢٠١٥) ، ويهدف البحث لبيان اثر النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن بيان العلاقة بينهما. وتوصل الباحثان الى العديد من النتائج من اهمها: وجود علاقة سببية موجبة بين النفقات الحكومية والناتج المحلي الاجمالي ،و بينت ايضاً ان زيادة الانفاق الحكومي الجاري(الاستهلاكي) بمقدار (١) دينار يؤدى الى زيادة الناتج المحلي بمقدار (٠.١٢٤) دينار، بينما زيادة الانفاق الاستثماري بمقدار (١) دينار يؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمقدار(٨.٠٩٧)، وهذا يعنى ان النفقات الحكومية الاستثمارية تمارس تاثيرا على الناتج المحلي الاجمالي اكثرمن تاثير النفقات الجارية وهذا يتوافق مع واقع الاقتصادي.

پوختە

خەرجی گشتی دادەنرێت بە ئامرازێکی گرنگ لە ئامرازەکانی سیاسەتی دارایی کە بەکاری دەهێنێت حکومەت بۆ بەدیهێنانی ئامانجە ئابوریە جۆراوجۆرەکانی،وە خەرجی گشتی لە عێراق بە شێوەیەکی سەرەکی پشت دەبەستێت بە داهاتی نەوت کە دەگۆڕێت لە سااڵێکەوە بۆ سااڵێکی تر بە هۆی گۆڕانی نرخی نەوتەوە، کەئەمش ڕەنگدانەوەی دەبێت لە سەر قەبارەی خەرجی گشتی لە عێراق وە پاشانیش لەسەر چاالکیە ئابوریەکان و کۆیی بەرهەمی ناوخۆیی، وەئەم توێژینەوەیە شیکاری کاریگەری خەرجی گشتی دەکات لە سەرکۆی بەرهەمی ناوخۆی لە ماوەی نێوان (١٩٨٠-٢٠١٥) ، وە ئامانجی ئەم توێژینەوەیە ڕونکردنەوەی کاریگەری خەرجی گشتییە لەسەر کۆی بەرهەمی ناوخۆیی، سەرەڕای ڕونکردنەوەی پەیوەندی نێوانیان. وە توێژەران گەیشت بە کۆمەاڵێك دەرئەنجام لەگرنگترینیان: بونی پەیوەندیەکی ئەرێنی لە نێوان خەرجی حکومی و کۆیی بەرهەمی ناوخۆیدا، وەهەروەها ڕونی کردەوە کە زیادبونی خەرجی بەکاربردنی حکومی بە بڕی (١) دینار دەبێتە هۆی زیاد بونی بەرهەمی ناوخۆیی بە بڕی (٠.١٢٤) وە زیادبونی خەرجی وەبەرهێنانی حکومی بە بڕی (١) دینار دەبێتە هۆی زیادبونی کۆیی بەرهەمی ناوخۆیی بە بڕی (٨.٠٩٧) دینار ، ئەمەش واتا خەرجی وەبەرهێنانی حکومی کاریگەری لەسەر کۆی بەرهەمی ناوخۆی زیاترە لە کاریگەری خەرجی بەکاربردنی حکومی، کەئەمەش هاوتایە لەگەاڵ واقعی ئابوری.

Abstract

The public expenditure is an important tool of fiscal policy which used by the government to achieve various economic targets. Public expenditure in Iraq depends mainly on oil revenues, which change from year to year because of changes in oil prices this will be reflected in the size of public expenditures in Iraq and then on economic activity and GDP. This research deals with the analysis of the impact of public expenditure on GDP in Iraq during the period (1980-2015), this research aims to clarify the effect public expenditure on gross domestic product as well as the statement of the relationship between them. The researchers reached many of the most important results: There is a positive causal relationship between government expenditure and GDP, And also it showed that the increase in current government spending by ID (1) leads to increased GDP by (0.124) ID, While increased investment spending by ID (1) leads to increased GDP by (8.097) ID, and this means the government investment expenditure impact on domestic product (GDP) Larger in affected by current expenditures This is in line with the economic reality.